الاشارة العقلية سابقا وقيل كون الموصول كليا بمعنى انه عند
كليا حاصل الجواب عما ذكره بقوله فلا يصح قوله فلهذا كانا جزئيين
وهذا كليا وتقدير ان ما ذكرت انما يرد على المصنف لو كان مراده ما
هو الظاهر من العبارة لكن ولهذا عدا جزئيين وعد هذا كليا لانه
كلي حقيقي وانما عدا جزئيين وعد هذا كليا اشارة الى التفاوت
بين وبين المضمر وام الاشارة فالقرينة بان قرينتها وحدها
يكفي لافادة التشخص بخلاف قرينة فانها وحدها لا يفيد التشخص
وان افادته مع ما يصاحبها كما ان هذا الفرق انما ينفع بناء على
ما هو المشهور من كون قرينة الموصول نفس الصلة لكن التحقيق
قرينة الصلة مع ما يصاحبها ولا يخفى ان ذلك المجموع يفيد التشخص
المطلق فتدبر قسمي اما مدلوله تشخص اي الكلام الذي مدلوله شخص لا
ما مدلوله شخص فلا يرد النقض بالحرف لكن نفي النقض بكلا قسميه
الاشارة على ما يظهر من التنبيه الثالث الظاهر ان المقصد من التنبيه
اه حاصل كلامه ان الظاهر من سوق الكلام ان المقصد بالتنبيه العلم
الحاصل من التقسيم بالفرق بين المضمر والعلم وبغاد التقسيم
المفيد الشامل لكلام الاشارة والظاهر ليس كذلك بل المقصد بالتنبيه
نفس

نفس الفرق المذكور والفساد المذكور لا العلم بهما وقوله
لانه علم بهذا من السابق علة لقوله والظاهر ان المقصد بالتنبيه
اه حاصله ان المقصد بالنسبة هو الاول المعلوم من السابق
والمعلوم من السابق هو هذا اي الفرق المذكور والفساد
المذكور وفي بعض النسخ لانه علم هذا من السابق وعلى هذا
يكون معنى الكلام ان المقصد بالنسبة نفس الفرق المذكور
والفساد المذكور لا ان المقصد بالنسبة ان الفرق المذكور والفساد
علم من هذا والظاهر ان الحال هكذا في كل تنبيه صرح فيه بانه علم
مما سبق كما في التنبيه الرابع والخامس والسادس الا انه خص
ذلك الفرق اي الفرق بين العلم والمضمر بالوجه الذي ذكره لا مطلق
الفرق بينهما لتتم قوله بما تقدم غيره معنوت لهذا الفرق اذ تقديم
غيره ليس معنوتا لمطلق الفرق بينهما الا يرى الى ما سيعدل عن
كثير من كتب الاصول من الفرق بينهما وقوله دون الفرق
بين الثلثة من تتمة التعليل حال من هذا الفرق لان المعلل
لان المعلل مركب لان حاصله حصر ذلك الفرق بالتعرض
انه تعرض لذلك الفرق ولم يتعرض للفرق بين الثلثة فعلل الاول
لقوله تعرض لذلك الفرق ولم يتعرض للفرق بين الثلثة فعلل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)